



نشرة إلكترونية لتوثيق نشاطات مشروع "الحقوق والصمود"

بالشراكة مع:

actionaid



سلسلة لقاءات حول تعزيز صمود وحماية النساء والشباب المتضررين من الأزمات والكوارث

الإنسانية CHS، إلى جانب بحث وتوثيق آليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية في تخطيط وتنفيذ التدخلات الإنسانية وتحديد أهم قطاعات التي تقوم بها المنظمات الأهلية ومدى استجابة المنظمات الأهلية مع الاحتياجات وحقوق أبناء الشعب الفلسطيني، وتحديد أهم الفجوات والتحديات التي تواجه التدخلات الإنسانية للمنظمات الأهلية ومدى حساسية النوع الاجتماعي وتلبيتها لمتطلباته في ضوء واقع قطاع غزة. وسيتم من خلال هذا المشروع الخروج بدراسة بحثية توثق آليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، والتي تقودها النساء على وجه التحديد، ومدى انسجام التدخلات التي تقوم بها المنظمات الأهلية مع المعايير الإنسانية الأساسية، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي.

اختتمت شبكة المنظمات الأهلية ثمانية لقاءات مجتمعية تناولت دور المنظمات الأهلية في تعزيز الصمود على قاعدة الحقوق وبخاصة للفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

واستهدفت اللقاءات المنظمات الأهلية الاعضاء في قطاعات الشبكة الست (الزراعة، التعليم، التأهيل، الصحة، الشباب، والمرأة) بالإضافة للمؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة وذلك ضمن مشروع "الحقوق والصمود". والذي يهدف إلى تعزيز صمود وحماية النساء والشباب المتضررين من الأزمات والكوارث التي طال أمدها في غزة بالشراكة مع مؤسسة أكشن إيد فلسطين..

وهدف اللقاءات إلى دراسة مدى وعي والتزام المنظمات الأهلية بالمعايير الإنسانية الأساسية للتدخلات



التأكيد على ضرورة تعزيز الشراكة بين كافة الاطراف من اجل تحقيق الاستجابة الفعالة للكوارث

إيد - فلسطين وتمويل دانيدا.

وشدد المشاركون في الورشة على ضرورة توفير الحماية للنازحين الداخليين في مراكز الإيواء وغيرها، والتنسيق والتعاون المتكامل وإدارة وتبادل المعلومات من خلال التواصل المنتظم مع المؤسسات الأهلية والدولية العاملة في المجال الإنساني والتي بدورها تعمل على تعزيز الصمود والمرونة الاجتماعية والاقتصادية للفئات الهشة والمستضعفة وقت الأزمات والطوارئ.

وأكد مدير شبكة المنظمات الأهلية أمجد الشوا على أهمية تنسيق الجهود بين مختلف الاطراف الرسمية والأهلية والعمل من اجل مواجهة الكوارث سواء تلك التي تحدث بفعل اعتداءات الاحتلال او بفعل الطبيعة والحد من تداعيتها الخطيرة على حياة وواقع ابناء شعبنا.

أكد ممثلو منظمات أهلية فلسطينية على ضرورة تعزيز الشراكة بين كافة الاطراف من اجل تحقيق الاستجابة الفعالة للكوارث وتشكيل هيئات تنسيقية لقيادة جهود الحد من أثر الكوارث والتجهيز لمواجهتها للتخفيف من الخسائر، واعتماد آليات وسياسات ونظم وطنية موحدة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الالتزام بكافة المعايير الانسانية الاساسية والمواثيق الدولية في التدخلات الانسانية لإدارة الكوارث الطبيعية .

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمتها الشبكة بعنوان "الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث" وذلك ضمن مشروع "الحقوق والصمود" والذي يهدف إلى "تعزيز صمود وحماية النساء والشباب المتضررين من الأزمات والكوارث التي طال أمدها في غزة بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني" بالشراكة مع مؤسسة أكشن

تهدف للحد من هشاشة النساء وزيادة حمايتهم من العنف المبني على النوع الاجتماعي، واضاف طشطاش أن عمل أكشن إيد يركز على النهج القائم على حقوق الانسان والمكون من ثلاث عناصر أساسية وهي التمكين والتضامن والمناصرة .



وفي مداخلته قدم مدير المشاريع في مؤسسة الاغاثة الإسلامية - فلسطين م.رامي مهاني عرضا تعريفيا حول مبادئ العمل الإنساني خاصة مشروع السفير والذي يتضمن أربع مهام أساسية وهي الأمن الغذائي، المياه والإصلاح، المواد الغذائية، والصحة والمأوى.

وشدد على ان مبادئ العمل الإنساني يجب أن تكون موحدة، مشيرا الي أن هذه الورشة تأتي في إطاررفع درجة الوعي ونشر ثقافة معايير سفير للاستجابة الإنسانية بين شرائح المجتمع عامة والعاملين في مجال الانساني والطوارئ خاصة، واکد على ضرورة تعزيز قدرات المجتمع على الصمود وجعله أكثر جاهزية للتعامل مع حالات الطوارئ المختلفة وتبادل الخبرات.

واشارالى ان المعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث والاجراءات التي وردت في دليل "مشروع السفير" مبنية على تجارب وخبرات سابقة، يجب العمل بها من أجل تعزيز قدرات المنظمات الأهلية وتوفير الإمكانيات الكافية لمواجهة الكوارث.

واكد على ضرورة الاستفادة من التجارب التي مر بها شعبنا بخاصة العدوانات الثلاث والفجوات التي شهدها خلالها مؤكدا على ضرورة الاسراع في وضع خطة وطنية متكاملة للالتزام والطوارئ مطالبيا المنظمات الاهلية بضرورة العمل من اجل اعتماد مبادئ ومعايير العمل الانساني ولعب دور أكثر في مجال المساءلة المجتمعية.

وتوجه الشوا بالشكر لمؤسسة الأكشن إيد - فلسطين التي تشارك الشبكة في المبادئ والقيم ولها مساهمة واضحة في دعم شعبنا الفلسطيني وخاصة والفئات المهمشة والهشة وذلك من خلال ايجاد حلول تنموية مستدامة.

وفي كلمته قال منسق برنامج مؤسسة أكشن إيد في قطاع غزة ياسر طشطاش بأن المؤسسة تبذل كافة



الجهود من أجل تعزيز حقوق ومرونة النساء والشباب المتأثرين بالآزمات التي طال أمدها في النزاعات الممتدة، من خلال تحقيق أهداف برنامجية مترابطة ومتكاملة



التأكيد على ضرورة اعتماد آليات وسياسات ومعايير وطنية موحدة ومتكاملة في التدخلات الانسانية لإدارة الكوارث

الورشه تأتي في إطار تعزيز الوعي وثقافة المؤسسات الأهلية العاملة في المجال الانساني للحد من الأثار السلبية لأي كوارث سواء طبيعية منها أو من صنع الانسان. وقدم مهاني عرضا تعريفيا حول مبادئ العمل الإنساني خاصة "معايير السفير و المعايير الانسانية الاساسية CHS .

وأكد مهاني أن "المعايير الانسانية الاساسية CHS" مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات الأهلية خاصة انها تقدم الوعي الكامل وتنشر الثقافة والوعي لتفادي الأثار السلبية للكوارث بشكل عام كما أنها تساعد على تنظيم العمل الانساني وتوحيد الجهود للحد من مخاطر الكوارث.

ودعا مهاني الى ضرورة تعزيز وعي وقدرات مؤسسات المجتمع المدني على تبني المعايير الدنيا للتدخلات الانسانية في مشاريعها الانسانية وجعل تلك المؤسسات أكثر جاهزية، وتبادل الخبرات للتعامل مع حالات الطوارئ المختلفة.

أكد ممثلو منظمات أهلية فلسطينية على ضرورة تنسيق جهود الحد من أثار الكوارث وتعزيز الجاهزية لمواجهتها للتخفيف من الخسائر، واعتماد آليات وسياسات ونظم وطنية موحدة ومتكاملة في التدخلات الانسانية. جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمتها الشبكة بعنوان "الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث" وذلك ضمن مشروع "الحقوق والصمود" بالشراكة مع مؤسسة أكشن إيد - فلسطين وتمويل أكشن إيد-الدينمارك "دانيدا" وذلك بمؤسسة الثقافة والفكر الحريخيانيونس.

وشدد المشاركون بالورشه على ضرورة الالتزام بالمعايير الانسانية الاساسية والمواثيق الدولية في التدخلات الانسانية لإدارة الكوارث، وتعزيز الشراكة بين كافة الاطراف المعنية وتنسيق جهود المنظمات الأهلية من أجل تحقيق الاستجابة الفعالة للكوارث.

وبدوره أكد مدير برنامج المشاريع الانسانية في مؤسسة الاغاثة الإسلامية - فلسطين م.رامي مهاني أن هذه



ورشة عمل بعنوان "الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث (SPHERE)"

إيد - فلسطين وتمويل دانيدا. ومن جانبه أكد مدير برنامج المشاريع الانسانية في مؤسسة الاغاثة الإسلامية - فلسطين م.رامي مهاني أن هذه الورشة تأتي في إطار تعزيز قدرات الصمود ورفع وعي المجتمع المدني والعاملين في المجال الانساني للحد من الأثار السلبية للكوارث سواء الطبيعية منها أو من صنع الانسان وجعلهم أكثر جاهزية للتعامل مع حالات الطوارئ المختلفة وتبادل الخبرات وتوحيد الجهود. وقدم مهاني عرضا تعريفيا حول مبادئ العمل الإنساني خاصة "معايير اسفير والمعايير الانسانية الاساسية CHS والتي تشمل أربع محاور أساسية هامة وهي "الصحة، والمياه والصرف الصحي، والمأوى، والأمن الغذائي". وفي الختام طالب كافة الحضور بضرورة العمل على وضع خطة وطنية للحد من الكوارث تُشارك فيها مختلف القطاعات وتوفير الإمكانيات اللازمة لمواجهة الكوارث والطوارئ للتخفيف من تداعياتها الخطيرة.

أكد ممثلو منظمات أهلية ورجال إصلاح وناشطون مجتمعيون على ضرورة تعزيز الشراكة الحقيقية بين كافة الاطراف من أجل تحقيق الاستجابة الفاعلة للكوارث والازمات الانسانية وتشكيل هيئات تنسيقية مستقلة لقيادة جهود الحد من أثر الازمات الانسانية والتجهيز لمواجهةها للتخفيف من الخسائر المتوقعة، واعتماد آليات وسياسات وخطط وطنية موحدة ومتكاملة ومتسقة مع المعايير الانسانية الاساسية والمواثيق الدولية في التدخلات الانسانية. جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمتها الشبكة بمقر مؤسسة العطاء الخيرية في محافظة شمال غزة بعنوان "الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث" وذلك ضمن مشروع "الحقوق والاصمود" والذي يهدف إلى "تعزيز صمود وحماية النساء والشباب المتضررين من الأزمات والكوارث التي طال أمدها في غزة بما ينسجم مع القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني" بالشراكة مع مؤسسة أكشن



ورشدة عمل حول (تعزيز دور النساء في إدارة الأزمات الإنسانية)

والفقر وانعدام الأمن الغذائي وصلت إلي نسب غير مسبوقة.

كما اوضح بأن نسبة العجز المالي الذي تعاني منه المنظمات الأهلية والذي يقدر باكثر من ٧٠٪ بناء على استطلاع قامت بها شبكة المنظمات الاهلية الامر اثر بشكل مباشر على البرامج والخدمات مؤكدا على ضرورة بذل كافة الجهود من اجل ضمان مشاركة النساء والشباب في قيادة التدخلات الانسانية وعلى كافة المستويات.

عقدت شبكة المنظمات الأهلية ورشة عمل حول "تعزيز مشاركة النساء في إدارة الأزمات الإنسانية" بحضور ممثلي عدد كبير من المنظمات الأهلية وحقوقيين وخبراء. وذلك ضمن مشروع الحقوق والصمود بالشراكة مع اكشن ايد فلسطين. وذلك في اطار حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة.

وتم افتتاح الورشة بكلمة مدير شبكة المنظمات الأهلية أ. أمجد الشوا والذي أكد على أن الواقع الإنساني الذي يمر به قطاع غزة هو الأصعب في تاريخ شعبنا الفلسطيني، حيث وصلت معدلات البطالة

والفتيات المعنفات تطبيق نظرية التغيير وتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان.



وأوضحت فرينة أن منظمات المجتمع المدني قدمت ولا زالت تقدم خدمات متعددة للنساء والفتيات وخصوصا المعنفات وذوات الإعاقة أثناء وقوع الأزمات بمختلف أنواعها.

كما أشارت فرينة على أنه لا يمكن إنكار الإنجازات التي تقوم بها المنظمات الأهلية لضمان التكامل وعدم الإزدواجية في تقديم الخدمات الإنسانية لضمان تغطية الاحتياج الحقيقي والفعلي والتخفيف من معاناة المجتمع بشكل عام والنساء على وجه الخصوص.

وفي نهاية الورشة طالب المشاركون بضرورة وضع خطة إستراتيجية لمواجهة الأزمات والطوارئ، وضرورة إشراك النساء في العمل الإنساني وفي إدارة الأزمات الإنسانية. وتوفير الحماية لهن بما يتناسب مع القوانين الدولية والنهج القائم على حقوق الإنسان.

وفي ورقته تحدث عبد المنعم الطهراوي حول تعزيز مشاركة النساء في إدارة الأزمات الإنسانية مشيراً إلى أن الانقسام الفلسطيني الفلسطيني القى بظلاله على جميع مناحي الحياة ومن بينها قضايا المرأة، مؤكداً إن انهاء الانقسام هو الطريق الحقيقي لإنجاز وتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الاحتلال.

كما أوضح أن منظومة القوانين المطبقة في فلسطين لا تتوافق مع عدالة النوع الاجتماعي، لذلك نجد أن هناك انتهاكات واسعة لحقوق المرأة وخاصة عند توزيع الفرص لمشاركتها في صنع القرار السياسي أو المؤسساتي.

وأكد الطهراوي على ضرورة حماية النساء وتوعيتهن لتولي الأدوار المنوطة بهن واتخاذ إجراءات عملية وواقعية من شأنها أن تؤدي إلى مشاركة فعلية وحقيقية للنساء في إدارة الأزمات.



وفي ورقتها تحدثت ريم فرينة مديرة جمعية عايشة للمرأة والطفل عن "دور منظمات المجتمع المدني تجاه النساء في الأزمات الإنسانية" موضحة أن منظمات المجتمع المدني تلتزم أثناء تقديمها للخدمات للنساء

دراسة بحثية بعنوان:

مدى انسجام التدخلات الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الأهلية وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي وآليات المساءلة المتبعة من قبلها بالإضافة لمدى التزامها باستخدام وتطبيق المعايير الإنسانية الأساسية CHS

تهدف هذه الدراسة إلى توثيق آليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانية الأساسية CHS، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي، وتأتي للتعرف على مدى التزام المنظمات باستخدام وتطبيق المعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية في ظل الأزمات والطوارئ التي تتعرض لها فلسطين وقطاع غزة تحديداً.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى على مستوى محافظات قطاع غزة التي تقيس مدى المساءلة والجودة لخدمات المنظمات الأهلية العاملة في العمل الإنساني، وذلك بمقارنتها بالمعايير الإنسانية الأساسية، إضافة إلى مراعاة تلك الخدمات للنوع الاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظام المساءلة المعمول به حالياً لدى المنظمات الأهلية يمتلك الحد الأدنى من المقومات المقبولة لعملية المساءلة المتعلقة بالالتزام بالمعايير الأساسية والحساسية للنوع الاجتماعي، كما تبين أن الأسس والمبررات المتوفرة لدى المنظمات لا تعتبر كافية للقيام بمهام المساءلة المتعلقة بالالتزام بالمعايير الأساسية، على الرغم من أن بعض المنظمات لديها استراتيجيات تراعي معايير الاستجابة الإنسانية ولكن بشكل ضعيف.

أما حساسية المنظمات للنوع الاجتماعي فما زالت ضعيفة، وهناك ضعف عام لدى المنظمات في تقديم خدماتها من منظور العدالة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، كما تبين أن هناك ضعفاً في اعتماد المنظمات على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الإنسانية، في حين بدا أن المنظمات ذات مجال العمل النسوي -والتي تستهدف النساء في خدماتها بشكل خاص- لديها رؤية وأهداف تحتوي على التزام واضح بتعزيز أو تحقيق الإنصاف/العدالة على أساس النوع الاجتماعي، بدرجة أعلى من المنظمات في مجالات العمل الأخرى.

أما فيما يتعلق بالالتزام بالمعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية، استنتجت الدراسة بأن هناك نقصاً واضحاً في تناول موضوع المعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية كونها موضوعات حديثة نوعاً ما، بالإضافة إلى ضعف معارف القائمين على المؤسسات بالإجراءات والمبادئ والمؤشرات الخاصة بتلك المعايير، كما أن الاستجابة الإنسانية لا تلي أهدافها فيما يتعلق بالجودة والكمية، أما التوقيت فهو مرتبط بسياسة واستجابة المانحين والممولين وليس استجابة المنظمات نفسها.

ولا يتم استخدام المعايير التقنية المعتمدة عالميًا خاصةً معايير اسفير بالمستوى الكافي، والاستجابة الإنسانية تعزز القدرات وتجنب الآثار السلبية بشكل متوسط، فيما تعد السياسات والإجراءات المعمول بها غير كافية للتعامل مع حالات الاستغلال أو الانتهاك أو التمييز المبني على النوع الاجتماعي.

ومن جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن الاستجابة الإنسانية مبنية على أسس التواصل والمشاركة بصورة متوسطة، وما زال هناك ثغرات في التنسيق والتكامل بين منظمات العمل الإنساني، أما منظومة الشكاوى فهي غير متكاملة بشكل يضمن سهولة التواصل والتغذية الراجعة مع المستفيدين أو المتضررين، كما أن الموازنات المخصصة لنظام الشكاوى لا تكفي للتعامل مع الشكاوى.

وقد خلصت الدراسة بجملة من التوصيات على مستوى الأهداف الإستراتيجية وهي على النحو التالي: (١) تطوير استراتيجيات مساءلة للالتزام بالمعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية، والحساسية للنوع الاجتماعي من قبل المنظمات الأهلية. (٢) تعزيز مشاركة الفئات المتضررة في مراحل إدارة البرامج والمشاريع الإنسانية، لا سيما المساءلة المتعلقة بالالتزام بالمعايير الإنسانية والنوع الاجتماعي. (٣) إدماج المعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية في استراتيجيات المساءلة المعمول بها لدى المنظمات الأهلية.

الاستنتاجات والتوصيات:

تهدف الدراسة إلى توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانية الأساسية، وحساسيتها لنوع الاجتماعي، وذلك من أجل تعزيز أداء المؤسسات والتزامها بالمعايير الإنسانية الأساسية. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

المساءلة لدى المنظمات الأهلية:

- نظام المساءلة المعمول به حالياً يمتلك من المقومات التي تشكل الحد الأدنى المقبول لعملية المساءلة المتعلقة بالالتزام بالمعايير الأساسية، والحساسية للنوع الاجتماعي.
- الأسس والمبررات المتوفرة لدى المنظمات لا تعتبر كافية للقيام بمهام المساءلة المتعلقة بالالتزام بالمعايير الأساسية، على الرغم من أن بعض المنظمات لديها استراتيجيات تراعي معايير الاستجابة الإنسانية ولكن بشكل ضعيف.
- شروط المساءلة المتوفرة لدى المنظمات تشكل الحد الأدنى الكافي للقيام بعملية المساءلة لدى المنظمات.
- وحدات المتابعة والتقييم لدى المنظمات لا تعتبر ناضجة بالشكل الكافي الذي يمكنها من القيام بجميع مهام المساءلة خاصة بالالتزام بالمعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية.

الحساسية للنوع الاجتماعي:

- حساسية المنظمات للنوع الاجتماعي ما زالت ضعيفة، وهناك ضعف عام لدى المنظمات في تقديم خدماتها من منظور العدالة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- هناك ضعف في اعتماد المنظمات على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الإنسانية.
- أغلب المنظمات لا تتضمن على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الإنسانية بناءً على اشتراطات المانحين.
- المنظمات ذات مجال العمل النسوي-والتي تستهدف النساء في خدماتها بشكل خاص- لديها رؤية وأهداف تحتوي على التزام واضح بتعزيز الإنصاف على أساس النوع الاجتماعي، بدرجة أعلى من المنظمات في مجالات العمل الأخرى.
- هناك ارتباط ضعيف للعلاقة بين المساواة ومراعاة المعايير الإنسانية الأساسية المعمول بها لدى المنظمات مع النوع الاجتماعي، فالعمل على تطبيق المعايير الإنسانية لا يراعي النوع الاجتماعي بشكل كافي.

الالتزام بالمعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية:

- هناك نقص واضح في تناول موضوع المعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية كونها موضوعات حديثة نوعاً ما بالإضافة إلى ضعف معارف القائمين على المؤسسات بالإجراءات والمبادئ والمؤشرات الخاصة بتلك المعايير.
- هناك اهتمام واضح من قبل المنظمات ورغبة شديدة نحو الالتزام بسياسة خاصة بالتحرك الإغاثي الإنساني مؤسساً على الاحتياجات ونزيمها ومستقلاً، تراعي السن والجنس والهشاشة.
- الاستجابة الإغاثية تأخذ احتياجات الناس والمجتمعات المتضررة من الأزمة في الحسبان بصورة متوسطة، وتقدم المؤسسات الأهلية خدماتها الإغاثية للمجتمع الفلسطيني من مطلقها الإنساني الذي يهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية وحماية الحياة والصحة وضمن احترام الإنسان. كما تقدم خدماتها بحيادية بناءً على احتياجات المتضررين، دون التمييز بشكل سلبى على أساس المعتقد الديني أو الطبقة الاجتماعية أو الرأي السياسي.

التوصيات:

خلصت الدراسة بجملة من التوصيات على مستوى استراتيجيات العمل والبرامج التنفيذية، وهي على النحو التالي:

الاستراتيجية الأولى: تطوير استراتيجيات مساءلة للالتزام بالمعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية، والحساسية للنوع الاجتماعي من قبل المنظمات الأهلية.

برامج العمل المقترحة للاستراتيجية الأولى:

- مراجعة رؤية ورسالة واستراتيجيات المنظمات من منظور مراعاة المعايير الانسانية وتطوير استراتيجيات دامجة لهذه المعايير.
- إعداد خطط استجابة للطوارئ تراعي المعايير الإنسانية وتلبي الاحتياجات الطارئة لإدارة الأزمات الجديدة أو الناشئة.
- تحسين منظومة المتابعة والتقييم لدى المنظمات للقيام بمهام متابعة الالتزام بالمعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية.
- تطوير منظومة الشكاوى لدى المنظمات بما يعزز آليات التعامل مع حالات الاستغلال أو الانتهاك أو التمييز المبني على النوع الاجتماعي.
- تطوير نظام جمع وإدارة البيانات بما يعزز المساءلة.
- تطوير كفاءة القائمين على المنظمات والعاملين فيها في مجال المعايير الإنسانية الأساسية المتعلقة بالجودة والمساءلة.

الاستراتيجية الثانية: تعزيز مشاركة الفئات المتضررة في مراحل إدارة البرامج والمشاريع الإنسانية، لا سيما المساءلة المتعلقة بالالتزام بالمعايير الإنسانية، والنوع الاجتماعي.

برامج العمل المقترحة للاستراتيجية الثانية:

- تعزيز مشاركة الفئات المتضررة في مراحل إدارة البرامج والمشاريع الإنسانية.
- تبني رأي المستفيدين في تصميم الخدمات بما يتوافق مع ثقافتهم.
- تعزيز النوع الاجتماعي عند تحديد الاحتياجات وتقديم الخدمات.
- مراعاة رأي ورضى المستفيدين في تقييم المشاريع.

الاستراتيجية الثالثة: إدماج المعايير الأساسية للاستجابة الإنسانية في استراتيجيات المساءلة المعمول بها لدى المنظمات الأهلية.

برامج العمل المقترحة للاستراتيجية الثالثة:

- زيادة وعي القائمين على المؤسسات بالإجراءات والمبادئ والمؤشرات الخاصة بالمعايير الأساسية.
- تبني المعايير التقنية المعتمدة عالمياً خاصةً معايير اسفير ، مع إعطاء الأولوية للمعايير الوطنية ذات المرجعة العالمية.
- إعداد مؤشرات قياس مدى التزام المنظمات بالمعايير الإنسانية والجندر.
- إثراء التقارير الدورية لتحتوي على مدى الالتزام بالمعايير الإنسانية.
- إعداد ونشر مدونة قواعد السلوك (التي تشمل منع الاستغلال والانتهاك الجنسي) وتعميمها على الموظفين.

ورقة حقائق حول

سبل وآليات تعزيز دور الشباب والنساء في العمل الإنساني

ضمن المعايير الدنيا للعمل الإنساني وآليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية ومدى مراعاتها لحساسية النوع الاجتماعي

يعيش المجتمع الفلسطيني في ظروف حرجة نتيجة ما تقترفه قوات الاحتلال الاسرائيل في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ويعاني من آثار الحصار الذي تجاوز عامه الثاني عشر، إضافة إلى واقع الانقسام السياسي وتداعياته الخطيرة على المجتمع الفلسطيني. وحيث ان شبكة المنظمات تعمل في سبيل تمكين مؤسسات المجتمع المدني من أجل الإيفاء بمسئولياتهم وباتجاه تعزيز صمود أبناء شعبنا وتمكينهم على مختلف المستويات من أجل نيل حقوقهم، إضافة إلى جهودها في دعم ومناصرة القطاعات المختلفة والوصول للعدالة. فقد قامت الشبكة بإعداد دراسة بحثية حول مدى انسجام التدخلات الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الأهلية وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي وآليات المساءلة المتبعة من قبلها بالإضافة لمدى التزامها باستخدام وتطبيق المعايير الإنسانية " وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات كان أهمها " ضرورة تعزيز دور النساء والشباب في دورة برامج العمل الإنساني وفي صنع القرار في العمل الإنساني ضمن المعايير الأساسية للعمل الإنساني".

وتهدف هذه الورقة إلى البحث عن سبل وآليات تعزيز دور الشباب والنساء في صناعة القرار في العمل الإنساني ضمن المعايير الأساسية للعمل الإنساني وآليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية ومدى مراعاتها لحساسية النوع الاجتماعي. وتعكس هذه الورقة رؤية المجتمع المدني من قضية المشاركة وآلياتها، وذلك ضمن مشروع الحقوق والصمود الذي يهدف إلى "تعزيز صمود وحماية النساء والشباب المتضررين من الأزمات والكوارث التي طال أمدها في غزة بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني" بالشراكة مع مؤسسة أكشن إيد فلسطين.

وقد استندت منهجية إعداد هذه الورقة على المنهج التشاركي التفاعلي في جمع وتوثيق وتحليل كافة المعلومات اللازمة بمشاركة فاعلة من الفئات المستهدفة من النساء والشباب، ومنظمات العمل الأهلي بالإضافة إلى ائتلاف الحماية وعدد من المؤسسات الدولية.

خلصت ورقة الحقائق بجملة من التوصيات وهي على النحو التالي:

- تبني آليات جمع وتصنيف وتحليل البيانات حسب الجنس والعمر وتحليل النوع الاجتماعي في مراحل إدارة المشاريع المختلفة وبصورة مستمرة.
- العمل على إشراك الشباب والنساء في مجالس الإدارة وفي الجمعيات العمومية للمنظمات الأهلية.
- إعداد مدونة سلوك بحيث تكون واضحة وملزمة للمنظمات الأهلية
- مشاركة النساء و الشباب في تحديد احتياجاتهم وتحديد قدراتهم وأولوياتهم، واستهداف المساعدة للأشخاص والفئات الأكثر احتياجاً
- زيادة وعي النساء والشباب بحقوقهم والموارد المتاحة لهم ، وتضمين مشاركتهم في دورة البرامج الإنسانية.
- مشاركة كل من الشباب والنساء في رصد أثر برامج واستراتيجيات العمل الإنساني على المستفيدين وتقييمه وإزالة العوائق والقضاء على التمييز.
- دمج مفاهيم العنف المبني على النوع الاجتماعي والوقاية منها ومعالجتها في برامج العمل الانساني.
- تحقيق العدالة في عملية التوظيف، وذلك من خلال تكافؤ الفرص بين المتقدمين للعمل دون تمييز على أساس الجنس او العمر
- أن تتضمن الخطط الاستراتيجية للمؤسسة إشراك الشباب والنساء في صنع القرار في العمل الإنساني من خلال المشاركة في دورة الحياة البرمجية وتحديد الاحتياجات والتخطيط بالإضافة إلى تقييم البرامج وأثرها.
- تطوير كفاءة العاملين في المنظمات الأهلية في مجال معايير العمل الإنساني ونام المساءلة بالإضافة إلى أهمية مشاركة النساء والشباب .
- تلبية الاحتياجات التطويرية للعاملين وإتاحة الفرصة للنساء والرجال بشكل عادل.
- تطوير منظومة الشكاوي لدى المنظمات الأهلية بما يعزز آليات التعامل مع حالات الاستغلال والانتهاك المبني على النوع الاجتماعي.